



المُخَاطَبُ وَدَوْرُهُ فِي التَّوْجِيهِ الإِعْرَابِي لِلْمَفَاعِيلِ فِي تَفْسِيرِ البَحْرِ
المُحِيطِ لِأَبِي حَيَّان

م. د. إسراء قحطان خلف
المديرية العامة لتربية ديالى

Abstract

This study, titled The Addressee and Their Role in the Grammatical Interpretation of Objects in "Al-Bahr al-Muhit" by Abu Hayyan, aims to explore Abu Hayyan's attention to the pragmatic contexts of the addressee in his grammatical interpretation of objects as analyzed in his exegesis, Al-Bahr al-Muhit. The study examines the five types of objects (the direct object, the object of purpose, the absolute object, the object of time/place, and the object of accompaniment) and how Abu Hayyan approached their grammatical interpretation, taking into account various contexts of the addressee. This influenced whether he marked, omitted, advanced, or delayed the objects in sentence structures. Al-Bahr al-Muhit is considered an essential reference in exegesis, benefiting grammarians, linguists, and rhetoricians due to its insights, where Abu Hayyan sometimes followed his predecessors and, in turn, influenced later scholars. The study is structured into an introduction, two main sections, and a conclusion.

Given the subject's nature, the research required examining Abu Hayyan's exegesis, identifying objects, and analyzing their grammatical interpretation to reveal his pragmatic approach to grammatical direction as it serves the meaning. Accordingly, the study employed both the inductive and analytical methods.

The conclusion presents the key findings of the study, the most significant of which include: highlighting Abu Hayyan's careful attention to the interpretation of the five types of objects and the impact of the addressee's contexts on the grammatical interpretation chosen by Abu Hayyan. This influence is seen in his preference for grammatical direction based on meaning or the addressee's context, as well as in his resolution of grammatical issues through reliance on meaning and the addressee's context.

Email:

Israa_kahtan@yahoo.com

Published: 1- 3-2025

Keywords: (المخاطب ، توجيه)
اعرابي ، مفاعيل ، البحر المحيط)

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0

(<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>)



المخلص

تهدف هذه الدراسة الموسومة بـ (المخاطب ودوره في التوجيه الإعرابي للمفاعيل في تفسير البحر المحيط لأبي حيان) إلى الكشف عن اهتمام أبي حيان بالسياقات التداولية للمخاطب في توجيهه النحوي للمفاعيل من خلال تفسيره "البحر المحيط".

بحثت الدراسة في المفاعيل الخمسة (المفعول به، المفعول لأجله، المفعول المطلق، المفعول فيه، المفعول معه) التي وجهها أبو حيان توجيهًا نحويًا، وكان لمرعاة سياقات المخاطب المتنوعة ومقتضيات أحواله المختلفة أثر في إعرابها أو حذفها أو تقديمها أو تأخيرها في سياق التراكيب. إذ يُعد تفسير البحر المحيط مصدرًا مهمًا من مصادر التفسير الذي أفاد منه النحويون واللغويون والبلاغيون؛ وذلك لما فيه من آراء وافق فيها سابقيه وأثر فيها لاحقيه. وقد جاءت الدراسة في مقدمة ومبحثين وخاتمة.

ولما كانت طبيعة الموضوع المطروح تستلزم مني استقراء تفسير أبي حيان، ورصد المفاعيل مع توجيهها النحوي بغية تحليل المادة العلمية للخروج بوصف يكشف عن منهج أبي حيان التداولي في التوجيه النحوي لها بما يخدم دلالة المعنى فقد التزمت هذه الدراسة المنهج الاستقرائي، فضلًا عن المنهج التحليلي.

وفي الخاتمة عرض لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة كان من أهمها: بيان مدى عناية أبي حيان بتوجيه المفاعيل الخمسة، وبيان أثر المخاطب وسياقاته التداولية في توجيهه النحوي الذي اختاره أبو حيان لترجيح الإعراب أو التقدير من ترجيح توجيه نحوي بالاعتماد على المعنى أو سياق المخاطب، أو حلّ إشكال نحوي بالاعتماد على المعنى، أو سياق المخاطب.

المبحث الأول: تحديد مفاهيم الدراسة أولاً: المخاطب ودوره التداولي السياقي

المخاطب هو القطب الثاني المكمل للحدث التواصلي الكلامي، فلا يمكن أن تتم هذه العملية إلا به، إذ لا يتواصل المتكلم مع نفسه، وإن حدث فإنه لا يعد تواصلًا بالمعنى الصحيح، لأنه يعد حينئذٍ نوعًا من المواقف الفردية التي يعوزها الطابع الاجتماعي⁽¹⁾.

ويُفرق (فان دايك) بين أثر كل من المتكلم والمخاطب في الحدث التواصلي بينهما بقوله: " يوجد على الأقل في كل موقف تواصلي شخصان، أحدهما: فاعل حقيقي، والآخر: فاعل على جهة الإمكان، أي المتكلم والمخاطب على التوالي، وكلاهما ينتميان على الأقل إلى جماعة لسانية؛ أي طائفة من



الأشخاص لها نفس اللغة⁽²⁾. ومسوغ اعتبار المخاطب طرفاً أساسياً في التواصل الخطابى أن وجوده مرهون بتحقيق وظيفتين لهذا التواصل؛ وهما:

- القبول: وهو يمثل "رغبة نشطة للمشـاركة في الخطاب، ومشاطرة الهدف، وبذا يكون القبول حدثاً قائماً بذاته، وهو يتضـم من الدخول في التفاعل الخطابى مع كل ما ينطـوي عليه ذلك من نتائج"⁽³⁾.
- الفهم: إذ " تتغير صورة معرفة المخاطب في أثناء التواصل، تبعاً لأغراض المتكلم تغيراً ملحوظاً"⁽⁴⁾. وهذا الفهم من قبل المخاطب يعتمد على كثير من المقومات، من أبرزها السياق المقـالي والسياق العام والمعرفة الخلفية⁽⁵⁾.

ويضطلع المخاطب بمهمة الفهم؛ لأنها المنطـلق لما يستتبع ذلك من تأثيرات مختلفة ما بين إقناعية وإبلاغية وإمتاعية وحجاجية وجمالية، إذ إن تحقق الفهم هو الذي يساعد في صنع حالة التفاعل التواصلى بين المتكلم والمخاطب، ويتوزع هذا الاندماج على صورتين "مقدار طاقته في الاستماع، وأقدار منازلهم وطبقاته"، ف "مدار الأمر على إفهام كل قوم بمقدار طاقتهم، والحمل عليهم على أقدار منازلهم"⁽⁶⁾.

وتتحقق البلاغة بالمواءمة بين الكلام ومقام المخاطب، وبذلك لا تصبح البلاغة مجرد أدوات ووسائل لغوية، بل ينبغي مراعاة المطابقة مع المقامات والمواقف السياقية.

ثانياً: مفهوم التوجيه الإعرابى

الوجه يعني في اصطلاح النحاة : ذكر المعنى النحوى الخاص بالحالة الإعرابية الواحدة ، ككون الكلمة الواحدة مرفوعة ، لأنها فاعل ، أو مبتدأ ، أو غير ذلك من المعانى النحوية التي يكون عليها الرفع⁽⁷⁾. والوجه بهذا المعنى يمكن أن نطلق عليه اسم (الوجه الإعرابى)؛ لأنه متعلق بالإعراب، كما يراد به أيضاً أصل الكلام، وكذا يراد به القاعدة النحوية أو القاعدة الأقوى، كما يراد به كذلك المعنى أو القصد في الكلام. أما التوجيه فهو ذكر الحالات والمواضع الإعرابية ، وبيان أوجه كل منها وما يؤثر فيها ، وما يلزم ذلك من تقرير ، أو تعليل ، أو تفسير أو استدلال ، أو احتجاج سواء صيغ ذلك في قواعد تضبطه وتنتظر له ، أم لم يصغ⁽⁸⁾. إذن فالتوجيه النحوى هو قواعد كلية يستدل بها النحاة على بيان الأوجه النحوية أو تفسيرها أو ردها أو تفضيل بعضها على بعض.

ويرى كثير من النحاة أن للإعراب أثراً فى الوقوف على الدلالة، إذ يرى ابن قتيبة الإعراب " فارقاً فى بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين ، والمعنيين المختلفين ، كالفاعل والمفعول، ولا يفرق بينهما إذا تساوى حالهما فى إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما إلا بالإعراب . ولو أن قاتلاً قال : هذا قاتلٌ أخي بالتتوين ، وقال آخر : هذا قاتلٌ أخي بالإضافة ، لَدَلَّ التتوين على أنه لم يقتله ، ودل حذف التتوين على أنه قد قتله"⁽⁹⁾.



وعدّ الدكتور على عبد الواحد وافي الإعراب - بما يؤديه من أثر في الدلالة - مما تمتاز به العربية ، يقول : " تمتاز العربية في شؤون التنظيم بتلك القواعد الدقيقة التي اشتهرت باسم قواعد الإعراب، والتي يتمثل معظمها في أصوات مَدِّ قصيرة تلحق أواخر الكلم لتدل على وظيفة الكلمة في العبارة"(10).

فالهدف من التوجيه النحوي هو تفسير المعاني التي من أجلها وضعت التراكيب وذلك يكون عن طريق الإعراب. ويقول ابن هشام : "فإن أولى ما تقترحه القرائح وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح، ما ييسر به فهم كتاب الله المنزل ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل... وأوصل ذلك علم الإعراب الهادي إلى صواب الصواب"(11).

وستحاول هذه الدراسة الاستعانة بقواعد النحو وآراء المفسرين لتعليل وتفسير التوجيهات النحوية التي ساقها أبو حيان لتوجيه المعنى للدلالة الصحيحة بمراعاة سياقات التخاطب التداولية.

ثالثاً: المفاعيل وأثرها في التركيب النحوي

المفاعيل في النحو العربي خمسة أقسام :

المفعول به: يُعرّف المفعول به لغةً بأنه "ما وقع عليه فعل الفاعل"، نحو قولك: "قابلتُ خالدًا"، فإذا قلنا: "ما قابلت خالدًا" أو "لا تقابل خالدًا"، فإنّ المراد بوقوع فعل الفاعل على المفعول به هو التعلّق بما لا يُعقل إلا به، فخالد في الأمثلة السابقة متعلق بالفعل "قابل"، وإنّ فهم الفعل "قابل" متوقّف على "خالد"، أو ما كان مكانه من المتعلقات(12).

وعرّفه النحويون بأنه "ما وقع عليه فعل الفاعل"، سواء أكان هذا الفعل فعلاً مثبتاً، نحو: قولنا: "كتب التلميذُ الدرسَ"، إذ جاء الفعل في هذه الجملة هو الكتابة، والتلميذ أوقع الكتابة على الدرس، أم فعلاً منفيّاً، نحو قولنا: "لم يقرأ أحمدُ القصةَ"(13)

المفعول المطلق: المفعول المطلق هو مصدر يؤتى به لأغراض معينة، منها تأكيد عامله، وبيّن ابن السراج هذا المعنى بقوله : " ومصدر الفعل الذي يعمل فعله فيه يجيء على ضربين : فربّما ذكر تأكيداً نحو قولك : قمتُ قياماً ، وجلستُ جلوساً، فليس في هذا أكثر من أنك أكّدت فعلك بذكرك مصدره " (14)

وذهب ابن مالك إلى أن المفعول المطلق في هذا القسم منه يؤتى به لمجرد التوكيد ، فمعناه قد ساوى معنى عامله ، فهو بمنزلة تكرير الفعل (15).

أما الرضي فقد كان أكثر تفصيلاً وبياناً لهذا النوع من المفعول المطلق بقوله : " المراد بالتأكيد ، المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه ، من وصف ، أو عدد، وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون ، لكنهم سمّوه تأكيداً للفعل توسّعاً ، فقولك : ضربت بمعنى : أحدثت ضرباً ،



فلما ذكرت بعده ضرباً ، صار بمنزلة قولك : أحدثت ضرباً ضرباً ، فظهر أنه تأكيد للمصدر المضمون وحده، لا للإخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل " (16) .

أما المحدثون فقد ذهبوا إلى أن المفعول المطلق هو مصدر منصوب يؤتى به من لفظ فعله ، إما لتوكيده أو لبيان نوعه أو لبيان عدده(17).

المفعول لأجله: المفعول لأجله من المفاعيل التي تنتصب لبيان علة الإقدام على الفعل (18).

وذكر علماء النحو لنصبه على المفعولية شروط عدة ، منها :

- 1- أن يأتي مصدرًا.
- 2- أن يكون من الأفعال الباطنة.
- 3- أن يشارك عامله في الفاعل والزمن .

وعرض الرضي هذه المسألة إذ قال : " المفعول له على ضربين: إما أن يتقدم وجوده على مضمون عامله ، نحو قعدتُ جُبناً ، فهو من أفعال القلوب ، كما قالوا، وإما أن يتقدم على الفعل تصوراً أي يكون غرضاً ، ولا يلزم كونه فعل القلب ، نحو: ضربتُهُ تقويماً ، وجئتُهُ إصلاحاً " (19).

المفعول فيه: هو الذي نسميه ظرف زمان أو مكان. وقد سمي مفعولاً فيه لأنه يذكر لأجل أمر وقع فيه. فأنت حين تقول: رأيتك يوم الجمعة فإن معناه رأيتك في يوم الجمعة. ولعله سمي ظرفاً لأن المكان أو الزمان انما هو وعاء يحتوي الحدث، أي أنه ظرف والحدث الذي يقع فيه مظروف(20).

المفعول معه: عرّف النحاة المفعول معه بقولهم: "هو اسم فضلة وقع بعد واو بمعنى "مع"، وهذه الواو قد سُبِقَتْ بجمله، مثل: سرّْتُ والمسجد". فمعنى قولنا (فضلة) أي يصح أن نكتفي بالكلام دونه، على خلاف جملة فيها عطف، كقولنا: دخل زيد وعامر، فإن الكلام لا يتم إذا حذفنا الاسم المعطوف، لأنه يأخذ حكم المعطوف عليه وهو الفاعل(زيد)، والفاعل عمدة من عمد الكلام لا يجوز الاستغناء عنه(21).

المبحث الثاني

أثر المخاطب في إعراب المفاعيل في تفسير البحر المحيط

يمثل المعنى النحويّ للغة الهدف والغاية المبتغاة لطرفي الكلام في أثناء عملية الاستعمال؛ فالكلمات والتراكيب والنصوص غايتها المعاني والأثر الدلاليّ الإبلاغيّ ؛ لذا لا يستطيع باحث في الدرس النحويّ أن يُنكّر أثر المعنى والسياق في توجيه الإعراب ولا سيما عند تعدد أوجهه. ومن هنا يسعى هذا المبحث - الذي يغلب عليه الجانب التطبيقي - إلى بيان أثر المخاطب وسياقاته التداولية في التوجيه النحوي الذي اختاره أبو حيان لترجيح إعراب أقسام المفاعيل الخمسة (المفعول به، والمفعول لأجله، والمفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول معه). من ترجيح توجيه نحوي بالاعتماد على المعنى، أو سياق المخاطب، أو حل إشكال نحوي بالاعتماد على المعنى، أو سياق المخاطب.



أولاً: عوارض التركيب للمفاعيل وأثر المخاطب في توجيهها الإعرابي (الحذف والتقديم والتأخير).
يطلق اصطلاح عوارض التركيب على العدول النحوي التركيبي الذي يقوم على التمييز بين نوعين من التراكيب النحوية؛ تراكيب مفيدة إفادة صريحة، لا تتجاوز المعنى الحرفي للتركيب، وتراكيب تتجاوز هذه الإفادة إلى تتبع خواص هذه التراكيب في السياقات؛ باعتبار العدول عن أصلها النحوي، وتفسير هذا العدول عبر إجراءات تأويلية تتجاوز نمطية الأصول النحوية. والعدول عن هذه الأصول النحوية هو ما كان يسميه عبد القاهر الجرجاني بالمعاني النحوية، التي تمثل عنده الأساس لنظرية النظم، فمعاني النحو التي يقوم عليها مفهوم النظم هي باختصار معاني الأبواب النحوية المشكلة لأبواب علم النحو، التي تؤدي وظائف نحوية متنوعة؛ إذ إن "مدار أمر النظم على معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه" (22).
ومن أبرز ظواهر عوارض التركيب في الجملة التي يدخلها أحد المفاعيل الخمسة (الحذف والتقديم والتأخير).

1- الحذف:

تقوم ظاهرة الحذف على افتقاد عنصر تركيبى لعنصر آخر، يتضامان معاً بطريق التلازم النحوي، إذ يتم الاستلزام بما يحمله كل عنصر من دلالة وظيفية، مما يجعل حضوره في السياق دليلاً على غياب العنصر الآخر؛ فيحدث التفاعل بين العنصرين الحاضر والغائب. بمعنى أن ظاهرة الحذف لا تتمثل بحضور المذكور، أو غياب المحذوف فحسب، وإنما بالتفاعل بينهما، يقول تمام حسان: " وأهم القرائن الدالة على المحذوف هي الاستلزام وسبق الذكر، وكلاهما من القرائن اللفظية الداخلة في مفهوم التضام" (23).

فظاهرة الحذف هي ظاهرة نحوية، من جهة أنها قائمة على افتراض النمط النحوي التجريدي تام العناصر، فيأتي نقصان أحد عناصر هذا التركيب التام ليعبر عن مولد ظاهرة الحذف. فظاهرة الحذف هي فقدان النمط الإسنادي للجملة العربية لأحد ركنيها " المسند أو المسند إليه"، أو فقدان العمل النحوي لأحد ركنيه " العامل أو المعمول". وهذا يعني أن ظاهرة الحذف إنما هي تأويل نحوي لظاهرة الإسناد، أو لظاهرة العمل النحوي.

هذا من ناحية الصنعة النحوية. أما من الناحية الدلالية والبلاغية فقد نكر الرماني النظر البلاغية لتعليل الظاهرة فقال: " والحذف أبلغ من الذكر؛ لأن الذكر يقتصر على وجه، والحذف يذهب فيه الوهم إلى كل وجه" (24). ويذهب ابن رشيق لمثل ما ذهب إليه الرماني في قوله: " وكل معلوم فهو هين، لكونه محصوراً" (25).



وأبرز ظواهر الحذف التي تدخل على المفاعيل في التراكييب النحوية (حذف المفعول)؛ إذ يجوز حذف المفعول به عند النحاة إن دل الدليل عليه، ولم يضر حذفه، فإن ضرر امتنع . وقد قسموا هذا الحذف على قسمين : قسم يكون الحذف فيه اختصاراً ، وقسم يكون الحذف فيه اقتصاراً⁽²⁶⁾ . فأما الاختصار ، فهو " أن يحذف من الكلام لفظاً ، لكنه مراد معنئاً وتقديرًا " ⁽²⁷⁾ . ولا يكون ذلك إلا إذا استوجبه الحال بدليل من الصنعة أو المعنى.

فمن الآيات التي أولها أبو حيان على حذف المفعول به لدلالة حال المخاطب قوله تعالى: **مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ**⁽²⁸⁾. وحذف مفعول الفعل (يبصرون) إيذاناً بالعموم ، أي أنهم لا يبصرون مسلماً من مسالك الهداية ولا يرون طريقاً من طرقها؛ لأنه صرف عنايته عنهم بتركهم سنته، وإهمالهم هدايته ووكلمهم إلى أنفسهم⁽²⁹⁾، وهنا يُطلب فيها من المخاطب التركيز في المعنى على العنصر المذكور دون المحذوف. وهو الذي يسميه الرازي متابعاً للزمخشري " المتروك المطرح الذي لا يلتفت إلى إخطاره بالبال "⁽³⁰⁾. ففي الآية السابقة لم يجعل الزمخشري المفعول " من قبيل المقدر المنوي؛ كأن الفعل غير متعد أصلاً "⁽³¹⁾. ولذلك أول أبو حيان حذف المفعول بأن " **الْمَقْصُودَ نَفْيِ الْإِبْصَارِ عَنْهُمْ لَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مُتَعَلِّقِهِ** "⁽³²⁾. ولعل هذا التأويل يرتبط دلالياً بسياق الآية، من جهة الإتيان بلفظ (ظلمات) بالجمع؛ " وكان يمكن أن يقول: فهم في ظلمة، ولكنه جمعها ليشير إلى أنها ظلمة فوق ظلمة، وجاء قوله: لا يُبْصِرُونَ. ليؤكد معنى كثافة الظلمات، وأنها حاجبة جداً، فليست كالظلمة التي لا تعجز العين أن ترى فيها شيئاً من الأشياء كالأجسام اللامعة مثلاً، وإنما هي ظلمة مطبقة كأنها اختطفت قوة الإبصار "⁽³³⁾.

وفي قوله تعالى: **كَلَّا سَيَعْلَمُونَ (4) ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ**⁽³⁴⁾. يأتي حذف المفعول به في (سَيَعْلَمُونَ) للدلالة على تهديد (المخاطب)، وهم الكافرون، ووعيدهم، قال أبو حيان: " وحذف ما يتعلق به العلم على سبيل التهويل، أي سيعلمون ما يحل بهم "⁽³⁵⁾. والتهويل يكون مما " يلاقونه من فنون الدواهي والعقوبات، والتعبير عن لقائه بالعلم لوقوعه في معرض التساؤل، والمعنى ليرتدعوا عما هم عليه فإنهم سيعلمون عما قليل حقيقة الحال إذا حل بهم العذاب والنكال "⁽³⁶⁾.

وهذا الحذف يراعى فيه سياق المخاطب، من جهة عموم الدلالة في إيقاع العلم، أي القصد إلى التعميم في المفعول والامتناع عن أن يقصره المخاطب على ما يذكر معه دون غيره مع الاختصار.

2- التقديم والتأخير:

وهذا التركيب يتناول التغيير الحاصل في الرتبة، وذلك من خلال ثبات الحالة الإعرابية مع تغيير الموضع في الرتبة النحوية، ويشرحه عبد القاهر بقوله: "ذلك في كل شيء أقرته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه، كخير المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ، والمفعول إذا قدمته



على الفاعل ⁽³⁷⁾. ومن الواضح أنه يأتي على صورتين: الأولى: التقديم والتأخير بين الاسمين: وهو يختص بتقديم المفعول على الفاعل، والخبر على المبتدأ، وقد اعتنى سيوييه بهذه الصورة وخصها بغرض العناية والاهتمام كعلة لتقديم ما قدم وتأخير ما أخر، فقال: "وهو عربي جيد كثير، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم" ⁽³⁸⁾. والثاني: التقديم والتأخير بين الفعل والاسم: وقد أشار ابن الأثير إلى علة تقديم الاسم على الفعل، فقال: "من ذلك تقديم المفعول على الفعل، كقولك: زيداً ضربت، وضربت زيدا، فإن في قولك زيداً ضربت تخصيصاً به بالضرب دون غيره، وذلك خلاف قولك "ضرب زيداً" لأنك إذا قدمت الفعل كنت بالخيار في إيقاعه على أي مفعول شئت، أن تقول خالدًا، أو بكرًا، أو غيرهما، وإذا أخرته لزم الاختصاص للمفعول" ⁽³⁹⁾.

ونستخلص من ذلك أن هناك مقصدين دلاليين لظاهرة التقديم والتأخير وهما: قصدية العناية والاهتمام في تقديم ما قدم. وقصدية الاختصاص في تقديم ما قدم.

فالأصل في رتبة المفعول به هو أن يتقدم الفعل ثم الفاعل ثم المفعول به بناء على أن الفاعل منزل من الفعل منزلة جزئه، ثم يجيء المفعول بعدهما ⁽⁴⁰⁾، ولترتبة المفعول هذه، فإنه يحقق التقديم في حالتين: الحالة الأولى، هي أن يتقدم على الفاعل. والحالة الثانية، هي أن يتقدم على الفعل.

وقام أبو حيان في توجيهاته الإعرابية بإبراز المقاصد الدلالية المتعلقة بحال المخاطب من خلال حذف المفعول به من سياق التركيب، وذلك على النحو الآتي:

ففي قوله تعالى: *مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ* ⁽⁴¹⁾. يرتكز تقديم المفعول (إياك) على فعله (نعبد) على مراعاة عناية المخاطب واهتمامه بهذا المفعول. قال أبو حيان: "إِيَّاكَ مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ... فَالْتَقْدِيمُ عِنْدَنَا إِنَّمَا هُوَ لِلْإِعْتِنَاءِ وَالْإِهْتِمَامِ بِالْمَفْعُولِ. وَسَبَّ أَعْرَابِيٍّ آخَرَ فَأَعْرَضَ عَنْهُ وَقَالَ: إِيَّاكَ أَعْنِي، فَقَالَ لَهُ: وَعَنْكَ أَعْرَضُ، فَقَدَّمَ الْأَهَمَّ... أَلَا تَرَى أَنَّ الْمُخَاطَبَ بِإِيَّاكَ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى؟" ⁽⁴²⁾. والذي أراه أن التقديم في الآية إنما هو للتخصيص في المقام الأول.

ثمة عارض. ان لفظي ومعنوي لتقديم المفعول به في هذه الآية؛ فالعارض اللفظي، هو عدم صحة وقوع الضمير المنفصل (المفعول به) إلا مقدما، وأما العارض المعنوي، فهو إفادة القصر والاختصاص، وبيان ذلك أن رجوع البنية إلى أصلها يصح من جهة الصناعة النحوية، فيقال في (إياك نعبد) (نعبدك)، ولكن على تغير في المعنى من الاختصاص إلى عدمه، وتلك هي المزية التي حققها هذا الوجود في التقديم.

ولقد كان البلاغيون يشيرون إلى ما في هذا التقديم من غرض الاختصاص ⁴³، فإن القصد في قصر العبادة على (الله سبحانه) هو الذي أوجب تقديم الضمير - العائد عليه سبحانه - على الفعل؛ لأن المقصور عليه في صيغة (التقديم والتأخير) يكون مقدما.



وقد انتقد ابن الأثير القول بدلالة الاختصاص، وفسره تفسيرًا غريبًا باعتماد دلالة حسن السجع، فقال: " فإنه لم يقدم المفعول فيه على الفعل للاختصاص وإنما قدم لمكان نظم الكلام، لأنه لو قال نعبك ونستعينك لم يكن له من الحسن ما لقوله " إياك نعب وإياك نستعين " ألا ترى أنه تقدم قوله تعالى: وذلك لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون، ولو قال نعبك ونستعينك لذهبت تلك الطلاوة وزال ذلك الحسن " (44).

ولكن البديل الأسلوب لـ " إياك نعب وإياك نستعين " وهو " نعبك ونستعينك " له دلالة غير التي للأول، فنعبك ونستعينك إخبار فيه إقرار بأن العبادة والاستعانة خالصة لله عز وجل، وهذه هي دلالة كاف المخاطبة، أما دلالة أسلوب " إياك نعب وإياك نستعين " فهي - والله أعلم - مناجاة من المؤمنين المخلصين للإفصاح عن مكنونات أنفسهم تجاه خالقهم، وتعبير عن إخلاصهم له العبادة واحتياجهم له في كل زمان ومكان، إن الأسلوب أقرب للدعاء الذي يحمل دلالة المناجاة بين مخلوق وخالق، وذلك في لحظة الإخلاص الكامل في العبادة، ولحظة الحاجة الكاملة للخالق، والمخلوق لا يريد أن يوصل للخالق دلالة محددة؛ لأن الله أعلم بمخلوقاته من أنفسهم، إنما يريد المخلوق المؤمن أن يناجي ربه ويقول له: أنا عبدك يا الله وليس عبد غيرك، أنت معيني ولا غيرك معين.

ومن تقديم المفعول لأجله للعناية والاهتمام قوله تعالى: (أَيْفُكَا آلِهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ⁽⁴⁵⁾). إذ عرض أبو حيان لرأي الزمخشري القائل: " { أَيْفُكَا } مفعول له، تقديره: أتريدون آلهة من دون الله إيفكًا، وإنما قدم المفعول على الفعل للعناية، وقدم المفعول له على المفعول به؛ لأنه كان الأهمّ عنده أن يكافحهم بأنهم على إيفك وباطل في شركهم " (46).

وعلق على ذلك أبو حيان بأنه أراد أن يَكُونَ مَفْعُولًا مِنْ أَجْلِهِ، أَي تُرِيدُونَ آلِهَةً مِنْ دُونِ اللَّهِ إيفكًا، وَآلِهَةً مَفْعُولٌ بِهِ، وَقَدَّمَ عِنَايَةً بِهِ⁽⁴⁷⁾.

والحق أن غرض التقديم في القرآن الكريم يشمل اللفظ والمعنى على حد سواء، نحو ما جاء في قوله تعالى: (إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ، وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ⁽⁴⁸⁾).

فقد تقدم المفعول به في جملة الجواب لغرضين: لفظي ومعنوي. فأما اللفظي، فيتمثل في أن تقديم المفعول جاء لمناسبة جملة الجواب مع جملة الشرط التي تقدم فيها المفعول أيضا، ثم إن الفاعل مؤخرًا أحسن منه مقدما؛ لما فيه من تناسب وتوحيد لنهاية كل من الجملتين لفظًا فضلًا عن تحقيقه لنهاية الشرط وقفة فاصلة - عما بعدها - لا يحققها تأخر المفعول، ففرق لفظي كبير بين ما عليه الآية، وأن يقال مثلاً: (فقد مس قرح مثله القوم).



وأما المعنوي ، فيرجع إلى أن تقديم المفعول به (القوم) الكافرين جاء كما يقول أبو حيان تعجيلا بذكرهم ، وما مسهم من قرح وأذى ، وذلك مواساة للمؤمنين وتخفيفا عنهم عما مسهم ، وكأن الأمر بينهما سواء⁽⁴⁹⁾.

ثانيا: السياقات النفسية والاجتماعية للمخاطب وأثرها في التوجيه الإعرابي للمفاعيل.

يعد السياق من أهم العناصر التي اهتم بها علم تحليل الخطاب والتداولية؛ لما له من أهمية كبيرة في تأويل الخطابات ومعرفة مقاصدها، فمعرفة الظروف التي تم فيها إنشاء الخطاب هو أكبر معين على فهمه وتأويله، فالسياق هو الذي يسهم في ترجيح أدوات بعينها، واختيار آليات مناسبة لعملية الفهم والإفهام بين أطراف الخطاب. فالسياق يسهم في الكشف عن معنى النص، وتجليه مقاصده وغاياته، ف " لا يمكننا أن نحدد أي قضية يجري التعبير عنها دون معرفة السياق"⁽⁵⁰⁾.

وأنواع السياق تتفرع إلى مجموعة من السياقات الحافة بالنص؛ فمنها السياق اللغوي، والسياق الاجتماعي والثقافي والنفسي، وسياق الحال، ويجمع علماء النص كل هذه الأنواع تحت قسمين كبيرين؛ هما: (المرجعية الداخلية) و(المرجعية الخارجية)⁽⁵¹⁾.

وما يتعلق ب (السياق الاجتماعي وسياق الحال)، فهي تدخل في إطار المرجعية الخارجية، التي تمثل " علاقة دلالية تربط المثال من اللغة بالبيئة"⁽⁵²⁾.

وبناء على ذلك فإن البحث في أثر سياق المخاطب في التوجيه الإعرابي للمفاعيل في تفسير البحر المحيط يشترط توافر العناصر السياقية المرتبطة بالمخاطب، فضلا عن المرجعيات الخارجية المتمثلة في السياقات الاجتماعية والنفسية التي تساعد في الوصول إلى الأغراض والمقاصد التداولية للتركيبة النحوية، التي تمثل الوظيفة المرجعية لهذه العناصر السياقية.

ففي باب المفعول معه يقول أبو حيان في توجيه اللفظ (وَمَنْ) قوله تعالى: ذُرْنِي وَمَنْ يُكَدِّبْ بِهِذَا الْحَدِيثِ سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ⁽⁵³⁾. "الْمَعْنَى: خَلَّ بَيْنِي وَبَيْنَهُ، فَإِنِّي سَأَجَارِيهِ وَلَيْسَ ثَمَّ مَانِعٌ. وَهَذَا وَعِيدٌ شَدِيدٌ لِمَنْ يُكَدِّبُ بِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَمْرِ الْأَجْرَةِ وَغَيْرِهِ، وَكَانَ تَعَالَى قَدَّمَ أَشْيَاءَ مِنْ أَحْوَالِ السُّعْدَاءِ وَالْأَشْقِيَاءِ. وَمَنْ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، إِمَّا عَطْفًا عَلَى الصَّمِيرِ فِي ذُرْنِي، وَإِمَّا عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ"⁵⁴.

وأضيف إلى كلام أبي حيان أن معنى المصدر. احبة التي تفهم من قوله (فَذُرْنِي وَمَنْ) تؤكد دلالة الوعيد والتهديد؛ لأنها توحى بأن الله تبارك وتعالى يتوعد الكافر بأن يلقاه في الآخرة مصاحبا له، بمعنى أن لا مجال للهروب أو الفرار من رب العزة سبحانه؛ ومن هنا فإن التوجيه الإعرابي لقوله (وَمَنْ) يسهم في ترشيح دلالة الوعيد النفسي للمخاطب بتلك الآية الكريمة.



كما يأتي إعراب المفعول معه سبيلا إلى ترشيح دلالة التهكم بالمخاطب، وذلك من خلال إعراب لفظ (وَشُرَكَاءَكُمْ) في قوله تعالى: **وَإِذْ قَالَ نُوحٌ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً وَأَنْجِنِي مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ أَغْنَىٰ عَنْكَ الْفُلُوكَ فَرَجًا وَالَّذِينَ يُبْتَغُونَ مِنْكَ الْقَرْضَ الْأَوْسَطَ وَلَا تَجْعَلْ لِي فِي الْقُلُوبِ حَبْرًا** (توحيه: 103).⁽⁵⁵⁾

في كلمة (شركاءكم) توجيهان: الأول النصب وبه جاءت القراءة المشهورة، والثاني الرفع. قال الفراء عند تعليقه على هذه الآية: "والإجماع: الإعداد والعزيمة على الأمر، ونصبت شركاء بفعل مضمر [محذوف]، كأنك قلت: فأجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم... وقد قرأها الحسن: (وشركاءكم) بالرفع، وإنما الشركاء هاهنا آلهتهم، كأنه أراد: أجمعوا أمركم أنتم وشركاءكم، ولست أشتهي؛ لخلافه للكتاب، ولأنّ المعنى فيه ضعيف؛ لأنّ الآلهة لا تعمل، ولا تجمع..."⁽⁵⁶⁾.

الفراء يُقدّر هنا فعلاً محذوفاً هو الذي نصب (شركاء) وهو الفعل (ادعوا) ولم يجعلها منصوبة بالفعل (أجمعوا)؛ لأنّه عدّها مفعولاً به، وردّ قراءة الرفع في شركاء؛ لأنّها تخالف الكتاب؛ ولأنّ المعنى فيها ضعيف كما عبر عنه بذلك، مبيناً أنّ الرفع في شركاء لا يناسب المعنى؛ لأنّ الآلهة لا تعمل ولا تجمع، فهو هنا يفرق بين توجيهين على وفق البيان والمعنى، فيكون النصب توجيهها بيانياً، بينما يكون الرفع توجيهها أقرب إلى التوجيه الصناعي.

ويرى الباحث أن النصب بفعل محذوف ليس هو التوجيه الأمثل؛ لأنه يكشف عن فعلين الأول المتمثل في (أجمعوا أمركم) والثاني متمثل في (وادعوا شركاءكم) فكان إجماع أمرهم غير دعوة شركائهم، وهذا أضعف في المعنى من النصب على المفعول معه؛ إذ في النصب على المفعول معه يكون الفعل واحداً مشتركاً فيه القوم وشركائهم، وهو وحدة موقفهم في اتخاذ القرار ضد نوح، فنوح عليه السلام يريد أن يقول: أظهروا كل ما عندكم من قوة، وإنما يناسب هذا نصب شركاء على المفعول معه، كأنه قال: أجمعوا أمركم مع شركائكم، لأنه صار إلى التهديد بعد أن كان في موقف الدعوة والإرشاد. وهو ما يتبين من قول أبي حيان في توجيه الكلمة قائلاً: "وَأَسْنَدَ الْإِجْمَاعَ إِلَى الشُّرَكَاءِ عَلَىٰ وَجْهِ التَّهْكُمْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: قُلْ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُون... وَأَمْرُهُ إِيَاهُمْ بِإِجْمَاعِ أَمْرِهِمْ دَلِيلٌ عَلَىٰ عَدَمِ مُبَالَاتِهِ بِهِمْ ثِقَةً بِمَا وَعَدَهُ رَبُّهُ مِنْ كِلَاءَتِهِ وَعِصْمَتِهِ"⁽⁵⁷⁾.

فيكون توجيه النصب على المفعول معه هو التوجيه الأقرب إلى التوجيه البياني، في حين يكون النصب على المفعول به لفعل محذوف هو التوجيه الأقرب إلى التوجيه الصناعي.

وقد يكون للمخاطب أثر في الانسجام الدلالي للآية، من خلال تقدير وجود مخاطب يسأل سؤالاً لتأويل الإعراب الراجح، وهو ما قام به أبو حيان واختاره في إعراب كلمة (الجن) في قوله تعالى: **وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ ؕ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُصِفُونَ** (الجن: 28).⁽⁵⁸⁾

اذ اختار أبو حيان أن يكون الجن منصوباً بفعل محذوف ، تقديره : وجعلوا الجن . وهذا القول هو الراجح عنده من جهة السماع ، يقول : " وأحسن مما أعربوه ما سمعت من أستاذنا العلامة أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير النخعي يقول فيه قال : انتصب الجن على إضمار فعل جواب سؤال مقدر كأنه قيل من جعلوا شركاء ؟ قيل : الجن أي جعلوا الجن ، ويؤيد هذا المعنى قراءة أبي حيوة ويزيد بن قطيب الجن بالرفع على تقديرهم الجن جواباً لمن قال : من الذي جعلوه شريكاً فقيل له : هم الجن ويكون ذلك على سبيل الاستعظام لما فعلوه والانتقاص لمن جعلوه شريكاً لله" (59).

وقد سبقه إلى ذلك السكاكي فقال : " وانتصاب الجن بفعل مضمر دل عليه السؤال المقدر وهو من جعلوا شركاء ؟" (60).

ويؤخذ على هذا القول - أعني إعرابه مفعولاً به وإضمار فعله - من جهة الصناعة حاجته إلى التقدير ، والأصل في الكلام عدم التقدير . وكذلك يؤخذ عليه من جهة المعنى قصره على الإخبار عنهم دون الإنكار عليهم (61).

ومن الآيات التي يعود فيها أبو حيان إلى السياق الاجتماعي من أجل ترجيح إعراب على غيره سياق الإرث بين الأقارب ، وذلك في قوله تعالى : وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ ۖ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ ۖ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِيَنَّ بِهَا أَوْ دَيْنٍ ۗ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ ۖ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ ۖ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ ۗ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَهِيَ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ ۖ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ۖ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرِ مُضَارٍّ ۖ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ (62).

قال أبو حيان : " فانتصاب الكلالة على الحال من الضمير المستكن في يورث . وإذا وقع على الوارث احتيج إلى تقدير : ذا كلاله ، لأن الكلالة إذ ذاك ليست نفس الضمير في يورث . وإن كان معنى الكلالة القرابة ، فانتصابها على أنها مفعول من أجله أي : يورث لأجل الكلالة . وأما على قراءة الحسن وأبي رجاء ، فإن كانت الكلالة هي الميِّت فانتصابها على الحال ، والمفعولان محذوفان ، التقدير : يورث وارثه ماله في حال كونه كلاله . وإن كان المعنى بها الوارث فانتصاب الكلالة على المفعول به بيورث ، ويكون المفعول الثاني محذوفاً بتقديره : يورث كلاله ماله أو القرابة ، فعلى المفعول من أجله والمفعولان محذوفان أيضاً ، ويجوز في كان أن تكون ناقصة ، فيكون يورث في موضع نصب على الخبر . وتامة فتكون في موضع رفع على الصفة . ويجوز إذا كانت ناقصة والكلالة بمعنى الميِّت ، أن يكون يورث صفة ، وينتصب كلاله على خبر كان ، أو بمعنى الوارث . فيجوز ذلك على حذف مضاف أي : وإن كان رجلاً مؤرثاً ذا كلاله . وقال عطاء : الكلالة المال ، فينتصب كلاله على أنه مفعول ثان ، سواء بني الفعل للفاعل أو للمفعول . وقال ابن زيد : الكلالة الوراثة ، وينتصب على الحال أو على التعت لمصدر محذوف تقديره : وراثته



كَلَالَةً. وَقَدْ كَثُرَ الإِخْتِلَافُ فِي الكَلَالَةِ، وَمُلَخَّصٌ مَا قِيلَ فِيهَا: أَنَّهَا الوَارِثُ، أَوِ المَيِّتُ المُوْرُوْثُ، أَوِ المَالُ المُوْرُوْثُ، أَوِ الوِرَاثَةُ، أَوِ القَرَابَةُ⁽⁶³⁾.

ثمة أثر للمعنى المعجمي المرتبط بالسياق الاجتماعي والتداولي للكلمة في الإعراب، وكيف يؤثر في توجيهه، وفي هذه الآية يطبق أبو حيان هذا الأثر عملياً، فيذكر لكلمة (كلاله) ثلاثة معانٍ معجمية، ويبين أن لكل معنى وجهها إعرابياً يختلف عن الآخر.

وملخص قول أبي حيان: إن كانت (كلاله) بمعنى القرابة نصبت على المفعول لأجله سواء كان الرجل وارثاً أو موروثاً، تقديره: وإن كان رجل موروث لأجل هذه القرابة. وإن كانت بمعنى الميت -الموروث- فوجهها الإعرابي النصب على الحالية من الضمير في (يُورث) وإن كانت بمعنى الوارث، فوجهها النصب على الحالية أيضاً. فللمعنى المعجمي الدال على السياق الاجتماعي للمخاطب بالآية أثر في توجيه الإعراب في هذه الآية.

ومن السياقات الاجتماعية التي أشار إليها أبو حيان سياق المعهود من لغة العرب واستعمالاتهم الكلامية في مخاطباتهم، وهو مبحث من مباحث اللسانيات الاجتماعية، فقال في إعراب (أحقاباً) في قوله تعالى: **لَابِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا**⁽⁶⁴⁾. " أَحْقَابًا مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ حَمَلًا عَلَى المَشْهُورِ مِنْ لُغَةِ العَرَبِ، لَا مَنْصُوبٌ عَلَى الحَالِ عَلَى تِلْكَ اللُّغَةِ الَّتِي لَيْسَتْ مَشْهُورَةً "⁽⁶⁵⁾.

واللغة التي ليست مشهورة هي التي أشار إليها الزمخشري في إعرابه للكلمة على أنها حال، فقال: " وفيه وجه آخر، وهو أن يكون من حقب عامنا : إذا قل مطره وخيره، وحقب فلان : إذا أخطأه الرزق، فهو حقب، وجمعه أحقاب، فينتصب حالاً عنهم ، يعني لابثين فيها حقبين جديدين "⁽⁶⁶⁾. وبهذا الإعراب يكون كناية عن كونهم معاقبين في أسوأ حالٍ فيها⁽⁶⁷⁾.

والأحقاب في اللغة "وَاحِدُهَا حُقْبٌ وَهُوَ ثَمَانُونَ سَنَةً عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَالْحَقْبُ السُّنُونَ وَاحِدَتْهَا حِقْبَةٌ وَهِيَ زَمَانٌ مِنَ الدَّهْرِ لَا وَقْتٌ لَهُ "⁽⁶⁸⁾.

والذي يظهر لي رجحان توجيه أبي حيان ، وذلك لأنه المعنى المتبادر إلى الذهن ، ولأنه اللغة المشهورة فيه، ولسريانه على معهود العرب في مخاطباتهم.

الخاتمة Conclusion

عالج أبو حيان التوجيه النحوي بكثير من الوضوح المنهجي تجلى في النظر إلى العلاقة بين التفسير والإعراب، فكان يرى وجوب الانطلاق في عملية التعبير من مراعاة جانب المعنى أولاً. وقد خرجت الدراسة بالنتائج الآتية:

1- إن التوجيه النحوي متداخل مع التفسير، فكلاهما غايته الوصول إلى المعنى الصحيح.



- 2- إنَّ النظرية النحويّة لم تكن محضَ قولاب جامدٍ ، أو تراكيب منفصمة عن ملابسات الحال والأنظار الخارجية ، فقد التمس النحويّون معانيّ قد سُكِّتَ عنها ممّا نُطِقَ به ، أو معانيّ لو حُمِلت على ظاهر أمرها لكان المعنى المتعيّن منها بالضدّ، كلّ ذلك مردهُ إلى تنبّه الدرس اللغويّ على أنّ هذه اللغة ، أو التراكيب ، لها سياقٌ يلقّها ، فكان السياق في النظرية النحوية محتكما رئيسًا من محتكمات تعيين المعنى.
- 3- عمد أبو حيان إلى الإتيان بقاعدة علمية نحوية لتوثيق الإعراب والتماس الدليل السياقي والتداولي تقوية له.
- 4- كان لتوجيهات أبي حيان وآرائه النحوية للمفاعيل في تفسيره الأثر البالغ في بيان المعاني المحتملة لهذه التوجيهات، وتضمينها تفسيراته للآيات وتعليقاته لها.
- 5- مزج أبو حيان في توجيهاته بين آراء الكوفيين والبصريين، وكان يقف من المسائل الخلافية موقف المنصف المدقق، فأيد ما رآه صائبًا دون الانحياز لمدرسة دون أخرى.
- 6- التفضيل بين الأوجه الإعرابية عند أبي حيان جاء معتمدًا على التوجيه النحوي، فالإعراب المرجح هو الإعراب الأبين في المعنى والسياق، والتوجيه النحوي جاء مرتكزًا على الأصح في المعنى.
- 7- تُظهر الدراسة أنّ الارتباط الأساس في التوجيه هو ارتباط النحو بالمعنى في النصوص المدروسة، وحيثما يتغير التركيب أو العلامة الإعرابية يتغير معه معناها الدلالي.

المراجع

- (¹) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 342.
- (²) النص والسياق، ص 258.
- (³) مدخل إلى علم لغة النص، ص 178.
- (⁴) النص والسياق، ص 292.
- (⁵) التلقي والتأويل، ص 162.
- (⁶) البيان والتبيين، 1/ 92 .
- (⁷) ينظر: قواعد التوجيه في النحو العربي ، ص 8.
- (⁸) ينظر: المصدر السابق، ص 12.
- (⁹) تأويل مشكل القرآن، ص 14 .
- (¹⁰) فقه اللغة ، ص 204 .
- (¹¹) مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص 9، وانظر: البرهان في علوم القرآن، 13/1.
- (¹²) شرح قطر الندى وبلّ الصدى ، ص 189.
- (¹³) النحو التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم، ص 625.

- (14) الأصول في النحو ، 1 / 160 .
- (15) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ، 2 / 180 .
- (16) شرح الرضي على الكافية ، 1 / 298 .
- (17) ينظر: النحو الكافي ، 266 .
- (18) ينظر : توجيه اللمع ، 196 .
- (19) شرح الرضي على الكافية ، 1 / 513 .
- (20) ينظر: القواعد التطبيقية في اللغة العربية، ص 249 .
- (21) ينظر: جامع الدروس العربية، ص 535 .
- (22) دلائل الإعجاز، ص 87 .
- (23) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 221 .
- (24) النكت في إعجاز القرآن، ص 106 .
- (25) العمدة، 1 / 251 .
- (26) ينظر : مغني اللبيب ، 612-611/2 ، وشرح الأشموني ، 198/1 - 199 .
- (27) معاني النحو ، 514/2 .
- (28) (البقرة: 17) .
- (29) تفسير المنار: 1 / 144 .
- (30) تفسير الكشاف، 1 / 112-113 . وانظر: مفاتيح الغيب، 2 / 314 .
- (31) المصدر سابق، 1 / 112-113 .
- (32) البحر المحيط في التفسير، مصدر سابق، 1 / 132 . وقد رأى ابن عاشور الرأي ذاته في أن المفعول: "محذوف لقصد عموم نفي المبصرات فتنزل الفعل منزلة اللازم ولا يقدر له مفعول كأنه قيل لا إحساس بصر لهم" . انظر: التحرير والتنوير، 1 / 312 .
- (33) التصوير البياني، دراسة تحليلية لمسائل البيان، ص 102 .
- (34) (النبا: 4 ، 5) .
- (35) البحر المحيط في التفسير، (8/403) .
- (36) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، (30/4-5) .
- (37) دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص 106 .
- (38) الكتاب، 1 / 34 .
- (39) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، 2 / 20 .
- (40) ينظر : شرح الكافية في النحو : 75/1 ، وشرح التصريح على التوضيح : 161/1 .

- (41) (الفتحة: 4)
- (42) تفسير البحر المحيط، مصدر سابق، 42/1.
- (43) ينظر : الكشاف : 131/1 ، والتحرير والتنوير : 454/1 .
- (44) المثل السائر، 21 /2 .
- (45) [الصافات/86].
- (46) تفسير الكشاف، 46 /4 .
- (47) ينظر: البحر المحيط، 1109.
- (48) (آل عمران : 140).
- (49) ينظر : البحر المحيط ، 62/3
- (50) اللغة والمعنى والسياق، ص225.
- (51) ينظر: علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق -دراسة تطبيقية على السورالمكية، 162/1.
- (52) علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، 162/1.
- (53) (القلم: 44).
- (54) البحر المحيط في التفسير، 248 \10.
- (55) (يونس:71).
- (56) معاني القرآن للفراء، 473 /1.
- (57) تفسير البحر المحيط، مصدر سابق، 88/6.
- (58) (الأنعام: 100).
- (59) تفسير البحر المحيط، مصدر سابق، 196/4.
- (60) مفتاح العلوم، ص 228.
- (61) دلائل الإعجاز، ص 287.
- (62) (النساء : 12).
- (63) تفسير البحر المحيط، مصدر سابق، 546/3.
- (64) (النبأ: 23).
- (65) تفسير البحر المحيط، مصدر سابق، 387/10.
- (66) الكشاف، 689\4.
- (67) انظر: تفسير روح المعاني، 15\.
- (68) تاج العروس، مادة (حقب)، 310\2.

قائمة المراجع



- القرآن الكريم، مصحف المدينة المنورة.
- الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1996م.
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق زكريا عبد المجيد النوقي وأحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ-2001م.
- تاج العروس في جواهر القاموس، أحمد مرتضى الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر - دار التراث - القاهرة 1973م.
- التحرير والتنوير تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984هـ .
- التصوير البياني، دراسة تحليلية لمسائل البيان، محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الخامسة، 2004م.
- التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، فخر الدين الرازي، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1981م.
- تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني (ت1354هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990م
- التلقي والتأويل، محمد مفتاح، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء - المغرب، الطبعة الثانية، 2001م.
- جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، راجعه ونقحه د. عبدالمنعم خفاجة، منشورات المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط30، 1994م.
- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2004م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين الألوسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1415هـ.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، الأشموني، حققه محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1955م.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي، المحقق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي - يحي بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية، 1966م.
- شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ابن هشام الأنصاري، بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية.
- علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق -دراسة تطبيقية على السورالمكية، صبحي إبراهيم الفقي، دار قباء للطباعة، القاهرة، مصر، ط1، (2000م).



- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ابن رشيق القيرواني ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط5، 1981م.
- قواعد التوجيه في النحو العربي ، عبد الله الخولي ، جامعة القاهرة ، كلية دار العلوم ، 1997م.
- القواعد التطبيقية في اللغة العربية، نديم حسين دكتور، مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، 1998م.
- الكتاب، سبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1408هـ - 1988م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت الطبعة الثالثة، 1407هـ.
- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط 3، 1998م.
- اللغة والمعنى والسياق، جون لاينز، ترجمة عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، (1987م).
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين ابن الأثير، تحقيق كامل محمد عويضة، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1998م.
- مدخل إلى علم لغة النص، إلهام أبو غزالة- علي حمد، مطبعة دار الكاتب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1992م.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى الفراء ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، الهيئة العامة للكتاب، الطبعة الثانية، 1980.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله الناشر: دار الفكر - دمشق الطبعة: السادسة، 1985هـ.
- مفتاح العلوم، أبو يعقوب السكاكي، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، ط2، 1987م.
- النحو التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم، محمود سليمان ياقوت، الكويت، مكتبة المنار الإسلامية، 1996م.
- النص والسياق، فان دايك، ترجمة عبد القادر قنيني، دار أفريقيا الشرق، الدار البيضاء - المغرب، الطبعة الأولى، 2000م.
- النكت في إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، أبو الحسن الرماني، تحقيق محمد أحمد خلف الله - محمد زغول سلام، دار المعارف، ط5، 2008م.
- النهر الماد من البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: عمر الأسعد، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1995م.

References

- The Holy Qur'an. Madinah Mushaf.
- Abu Ghazala, I., & Hamad, A. (1992). Madkhal ila Ilm Lughah al-Nass. Cairo, Egypt: Dar al-Katib Press. (1st ed.).
- Abu Hayyan al-Andalusi. (1995). Al-Nahr al-Mad min al-Bahr al-Muhit (O. Al-As'ad, Ed.). Beirut, Lebanon: Dar al-Jil. (1st ed.).
- Abu Hayyan al-Andalusi. (2001). Al-Bahr al-Muhit fi al-Tafsir (A. A. A. Mawjoud, A. M. Mowad, Z. A. Nawi & A. N. Jamal, Eds.). Beirut, Lebanon: Dar al-Kutub al-Ilmiyya. (1st ed.).
- Abu Musa, M. (2004). Al-Taswir al-Bayani: Dirasat Tahliliyya li-Masa'il al-Bayan. Cairo, Egypt: Wahba Library. (5th ed.).
- Al-Alusi, S. (1995). Ruh al-Ma'ani fi Tafsir al-Qur'an al-Azim wa al-Sab' al-Mathani (A. A. Atya, Ed.). Beirut, Lebanon: Dar al-Kutub al-Ilmiyya. (1st ed.).
- Al-Faqi, S. I. (2000). Ilm al-Lugha al-Nassi bayn al-Nazariya wa al-Tatbiq: Dirasat Tatbiqiyya ala al-Suwar al-Makkiyya. Cairo, Egypt: Qiba Publishing. (1st ed.).
- Al-Ghalayini, M. (1994). Jami' al-Durus al-Arabiyya (A. Khafaja, Rev.). Sidon-Beirut, Lebanon: Al-Asriya Library. (30th ed.).
- Al-Istarabathi, R. D. (1966). Sharh al-Radhi li-Kafiyat Ibn al-Hajib (H. B. M. Hafizhi & Y. B. Mustafa, Eds.). Riyadh, Saudi Arabia: Imam Muhammad bin Saud Islamic University.
- Al-Jurjani, A. Q. (2004). Dalail al-I'jaz (M. M. Shakir, Ed.). Cairo, Egypt: Al-Khanji Library. (5th ed.).
- Al-Khouli, A. (1997). Qawa'id al-Tawjih fi al-Nahw al-Arabi. Cairo University, Faculty of Dar Al-Ulum.
- Al-Razi, F. (1981). Al-Tafsir al-Kabir (Mafatih al-Ghayb). Beirut, Lebanon: Dar al-Fikr. (1st ed.).
- Al-Rummani, A. H. (2008). Al-Nukat fi I'jaz al-Qur'an: Thalath Rasa'il fi I'jaz al-Qur'an (M. A. Khalafallah & M. Z. Salam, Eds.). Cairo, Egypt: Dar Al-Maaref. (5th ed.).
- Al-Sakkaki, A. Y. (1987). Miftah al-Ulum (N. Zarzour, Ed.). Beirut, Lebanon: Dar al-Kutub al-Ilmiyya. (2nd ed.).
- Al-Zabidi, A. M. (n.d.). Taj al-Arus fi Jawahir al-Qamus (Multiple editors). Cairo, Egypt: Dar al-Hidaya.
- Al-Zamakhshari. (1987). Al-Kashshaf an Haqaiq al-Tanzil wa-Uyun al-Aqawil fi Wujuh al-Ta'wil. Beirut, Lebanon: Dar al-Kitab al-Arabi. (3rd ed.).

- Dakkour, N. H. (1998). *Al-Qawa'id al-Tatbiqiyya fi al-Lugha al-Arabiyya*. Beirut, Lebanon: Besson Publishing and Distribution. (2nd ed.).
- Hassan, T. (1998). *Al-Lugha al-Arabiyya Ma'naha wa-Mabnaha*. Cairo, Egypt: Alam al-Kutub. (3rd ed.).
- Ibn al-Athir, D. (1998). *Al-Mathal al-Sa'ir fi Adab al-Katib wa-al-Shair* (K. M. Owaida, Ed.). Beirut, Lebanon: Dar al-Kutub al-Ilmiyya. (1st ed.).
- Ibn Ashur, M. T. (1984). *Al-Tahrir wal-Tanwir*. Tunis, Tunisia: Tunisian Publishing House.
- Ibn Hisham. (1985). *Mughni al-Labib an Kutub al-A'arib* (M. Al-Mubarak & M. A. Hamdallah, Eds.). Damascus, Syria: Dar al-Fikr. (6th ed.).
- Ibn Hisham al-Ansari. (n.d.). *Sharh Qatr al-Nada wa-Ball al-Sada*. Beirut, Lebanon: Dar al-Kutub al-Ilmiyya.
- Ibn Qutayba. (1973). *Ta'wil Mushkil al-Qur'an* (A. A. Saqr, Ed.). Cairo, Egypt: Dar al-Turath.
- Ibn Rashiq al-Qayrawani. (1981). *Al-Umda fi Mahasin al-Shi'r wa-Adabihi wa-Naqdihi* (M. M. Abdulhamid, Ed.). Beirut, Lebanon: Dar al-Jil. (5th ed.).
- Ibn al-Sarraj. (1996). *Al-Usul fi al-Nahw* (A. H. Al-Fatli, Ed.). Beirut, Lebanon: Al-Resalah Foundation. (3rd ed.).
- Lyons, J. (1987). *Al-Lugha wa-al-Ma'na wa-al-Siyag* (A. S. Al-Wahab, Trans.). Baghdad, Iraq: General Cultural Affairs House. (1st ed.).
- Sibawayh. (1988). *Al-Kitab* (A. S. M. Harun, Ed.). Cairo, Egypt: Al-Khanji Library. (3rd ed.).
- The Holy Qur'an. (n.d.). *Madinah Mushaf*.
- Van Dijk, T. A. (2000). *Al-Nass wa-al-Siyag* (A. Qnin, Trans.). Casablanca, Morocco: Africa East House. (1st ed.).
- Yaqout, M. S. (1996). *Al-Nahw al-Ta'limi wa al-Tatbiq fi al-Qur'an al-Karim*. Kuwait: Al-Manar Islamic Library.